

التمويل الابتكاري للاستثمارات المستدامة ودور البنك المركزي العراقي في تفعيله

السيد محمد عطا الله علي

م.م جمال نوري دحام الحلبوسي

ماجستير محاسبة

رئاسة الجامعة/ قسم الشؤون الإدارية والمالية

معهد التدريب النفطي/ بغداد

جامعة الأنبار

mhmedata15@gmail.comjamal.noori@uoanbar.edu.iq

Innovative financing for sustainable investments and the role of the Central Bank of Iraq in activating it

Jamal Noori Dahham Al-Halbousi

Mohammed Ataallah Ali

Collage of Administration And Economics

Master of Accounting

University Of Anbar

Oil Training Institute /Baghdad

تاريخ استلام البحث 2023/8/22 تاريخ قبول النشر 2023/9/28 تاريخ النشر 2024/4/7

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الوسائل المبتكرة لتمويل المشاريع ذات الطبيعة المستدامة (المشاريع التنموية) والتي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، حيث تتطلب هذه المشاريع تخصيص مبالغ كبيرة على الرغم من محدودية العوائد الاقتصادية المباشرة المتحققة منها مما يؤدي الى عزوف المستثمرين في القطاع الخاص عن مثل هذه المشاريع، وعجز الموازنة الاتحادية عن تمويل مثل هذه المشاريع حيث ان ما يقارب نسبة 70% من الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢١ هي نفقات تشغيلية اما النفقات الاستثمارية فقد مثلت اقل من 30% فقط من اجمالي النفقات، بالإضافة الى ان المشاريع التنموية التي تمول من الموازنة تعاني الكثير من المشكلات والتي تؤدي الى عرقلة تنفيذ او انجاز تلك المشاريع، مثل مشكلة تأخر إقرار الموازنة السنوية والبيروقراطية، مما يتطلب البحث عن طرق مبتكرة لتمويل مثل هذه المشاريع.

وقد تم اعتماد المنهج التحليلي في الجانب العملي حيث تم قياس قيمة التبرعات والإعانات في القطاع المصرفي بشكل عام من أجل معرفة الأهمية النسبية لهذه المبالغ وكيفية استثمارها بالشكل الأمثل.

وكانت أهم النتائج هي الافتقار الى خطة تنمية شاملة لتوجيه التبرعات والإعانات التي تقوم بها مختلف المؤسسات باتجاه استراتيجي صحيح، وخلص البحث الى أهم التوصيات وهي من الضروري توجيه المساهمات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات باتجاه الاستثمارات المستدامة، كون الهدف من هذه المساهمات هو مساعدة المجتمع والمساهمة في رفاهيته.

الكلمات المفتاحية: التمويل الابتكاري، الاستثمار المستدام، البنك المركزي العراقي

Abstract:

The research aims to shed light on innovative means of financing projects of a sustainable nature (development projects), which contribute significantly to achieving sustainable development in Iraq. As these projects require the allocation of large sums despite the limited direct economic returns from them, which leads to the reluctance of investors in the private sector from such projects, and the inability of the federal budget to finance such projects, as 83% of the federal budget for the year 2021 is operational expenses. As for investment expenditures, they represented only 17% of the total expenditures. In addition, development projects that are financed from the budget suffer from many problems that lead to obstructing the implementation or completion of these projects, such as the delay in approving the annual budget and bureaucratic problems.

The importance of the research stems from the importance of sustainable investments (development projects) because of the environmental, social and economic returns that they may achieve, and Iraq is in dire need to invest in such projects, and despite the importance of these projects, there are many problems that prevent the possibility of implementing these development projects in a way Direct from the federal budget, which requires searching for innovative ways to finance such projects.

The analytical approach was adopted in the practical aspect, where the value of donations and subsidies in the banking sector in general was measured in order to know the relative importance of these amounts and how to invest them in an optimal manner.

The most important results were the lack of a comprehensive development plan to direct the donations and subsidies made by the various institutions in a correct strategic direction. The research concluded with the most important recommendations, which are necessary to direct the social contributions made by companies towards sustainable investments, since the aim of these contributions is to help society and contribute to its well-being.

key words: *Innovative Financing, Sustainable Investment, Central Bank of Iraq*

المقدمة:

تتطلب الاستثمارات المستدامة (المشاريع التنموية) تخصيص مبالغ كبيرة على الرغم من محدودية العوائد الاقتصادية المباشرة المتحققة منها مما يؤدي الى عزوف المستثمرين في القطاع الخاص عن مثل هذه المشاريع، بالإضافة الى ان المشاريع التنموية التي تمول من الموازنة تعاني الكثير من المشكلات والتي تؤدي الى عرقلة تنفيذ او انجاز تلك المشاريع.

ان وسائل التمويل الابتكاري لو تم توجيهها بالاتجاه الامثل فإنها يمكن ان تؤدي الى احداث اثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، وهذا ما يحاول البحث الحالي توضيحه، ويتكون البحث من أربعة مباحث تضمن المبحث الاول منهجية البحث وتضمن المبحث الثاني الاطار المفاهيمي للاستثمار المستدام والتمويل الابتكاري

(الجانب النظري للبحث) اما البحث الثالث فتضمن دور البنك المركزي العراقي في تشجيع التمويل الابتكاري للاستثمارات المستدامة (الجانب العملي للبحث) والبحث الرابع يتضمن الاستنتاجات التي تم التوصل اليها والتوصيات المعززة لتلك الاستنتاجات.

البحث الأول: منهجية البحث

أولاً:- مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في تفاقم المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في العراق بسبب الازمات والحروب التي مر بها البلد، وعجز الموازنة الاتحادية عن معالجة هذه المشكلات والتي يؤدي تراكمها الى نتائج لا تحمد عقباها، والتي بدورها سوف تكون بمثابة مفتاح لمشكلات اكبر كالتصحر والبطالة وغيرها.

ثانياً:- اهداف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على الوسائل المبتكرة لتمويل المشاريع ذات الطبيعة المستدامة (المشاريع التنموية) والتي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

ثالثاً:- أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من أهمية الاستثمارات المستدامة (المشاريع التنموية) لما قد تحققه من عوائد بيئية واجتماعية واقتصادية، والعراق بأمر الحاجة الى الاستثمار بمثل هذه المشاريع.

رابعاً:- فرضية البحث: من الممكن أن يلعب البنك المركزي العراقي دورا كبيرا في تفعيل التمويل الابتكاري للاستثمارات المستدامة.

البحث الثاني: الجانب النظري

(الاطار المفاهيمي للاستثمار المستدام والتمويل الابتكاري)

أولاً:- الاطار المفاهيمي للاستثمار المستدام:

1- مفهوم الاستثمار المستدام:

تم تعريف الاستثمار المستدام بأنه استثمار يأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في صنع القرار الاستثماري الموجه طويل الأجل، نظرا لأن هذه القضايا لها دور كبير في تحديد المخاطر والفرص وبالتالي يصبح قرار الاستثمار أكثر وضوحا (Harnett,2018,2).

ويمكن تعريفه بأنه مصطلح عام وشامل للاستثمارات التي تهدف الى المساهمة في التنمية المستدامة من خلال دمج المعايير البيئية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والحوكمة في ان واحد في إدارة واختيار المحفظة الاستثمارية (Frida,2019,14).

حيث أن الاستثمار المستدام يقوم على معايير أكثر من العوائد المالية، وقرار الاستثمار المستدام غالبا ما يكون أكثر تعقيدا حيث يشمل التقييمات البيئية والاجتماعية، وقد بدأت الشركات تركز بشكل متزايد على تحسين المسؤولية الاجتماعية لها ، ويوصف هذا التوجه بأنه تعديل نموذج اعمال الشركة لتعزيز البيئة والمجتمع بدلا من الاضرار بهما، حيث يمكن ان تساهم المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في ان يصبح اقتصاد البلد قادرا على النمو المستدام مع وظائف اكثر وافضل وتماسك اجتماعي اكبر (Sofia,2020,24).

2- خصائص الاستثمار المستدام:

ان اهم خصائص الاستثمار المستدام والتي تميزه عن الاستثمار التقليدي يمكن تلخيصها بالاتي (شوقي، 2020، 1):-

أ- استثمار صديق للبيئة:- أي انه استثمار يراعي سلامة البيئة والمحافظة عليها، وهكذا تحرص الاستثمارات المستدامة على اختيار نشاط اقتصادي صديق للبيئة، والابتعاد عن الأنشطة الاقتصادية التي تتسبب في التلوث أو استنزاف الثروات.

ب- مراعاة الأبعاد الاجتماعية:- تقوم استراتيجية البعد الاجتماعي التي يحققها الاستثمار المستدام على دعم المشاريع الصغيرة وخلق مواهب جديدة، ومراعاة القوانين الدولية مثل قوانين عمالة الأطفال والعمل القسري ، كما يراعي الاستثمار المستدام القضايا الاجتماعية للأفراد، ومراعاة المعايير الصحية والأمان في أماكن العمل ومراعاة حقوق الإنسان.

ج- استثمارات تساهم في الخطط الحكومية:- حيث تساهم في دعم سياسات الحكومة التي تهدف إلى التخفيف من حدة تداعيات التأثيرات المناخية المتصاعدة والتي تشكل تحدياً كبيراً للكثير من حكومات العالم اليوم، كما يشمل الاستثمار المستدام المنافع الاجتماعية وهي فكرة لخدمة طبقات المجتمع ذات الدخل المحدود، من خلال أخذ احتياجاتها في الاعتبار سواء تلك المتعلقة بخلق فرص عمل، أو تلك المتعلقة بالمساعدات الاجتماعية، من خلال مشاريع تموية تساعد طبقات المجتمع على تحسين وضعها المعيشي عبر مشاريع إنتاجية.

3- مقارنة بين الاستثمار التقليدي والمستدام:

من الضروري عقد مقارنة بين الاستثمار التقليدي والمستدام للوقوف على اهم الاختلافات بينهما لغرض معرفة ما الذي يجعل الاستثمار المستدام افضل من الاستثمار التقليدي وكما يلي:

جدول (1) اهم جوانب الاختلاف بين الاستثمار التقليدي والاستثمار المستدام

ت	جوانب المقارنة	الاستثمار التقليدي	الاستثمار المستدام
1	الهدف من الاستثمار	يهدف الى تحقيق عوائد مالية	يهدف الى تحقيق عوائد بيئية واجتماعية واقتصادية
2	قياس الكلفة	يتم قياس التكاليف المطلوبة للاستثمار فقط	يتم قياس تكاليف الاستثمار بطريقة (تكلفة الفرصة الضائعة) اي تكاليف الهدر وتكاليف الضرر البيئي والاجتماعي في حال عدم حصول الاستثمار
3	قياس العائد	يركز على قياس العوائد المالية فقط مثل مقياس ROI^1	يركز على قياس العوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية بصورة متكاملة مثل اداة SVA^2
4	نسبة المخاطرة	كبيرة بسبب زيادة الوعي لدى الجهات الحكومية والدولية نحو الاستدامة مما يؤدي الى فرض غرامات وعقوبات على الشركات التي لا تراعي المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية	قليلة نسبيا بسبب كونها استثمارات صديقة للبيئة والمجتمع وتراعي كافة معايير الاستدامة
5	المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة	قد يساهم بشكل غير مباشر كون الهدف الأساس هو تعظيم عوائد المستثمرين فقط	يساهم بشكل مباشر كون الهدف الأساس هو تعظيم العوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية وهذا يصب في مصلحة المستثمرين والمجتمع
6	وسيلة الإبلاغ عن نتائج الاستثمار	القوائم المالية التي تبين نتيجة النشاط (الربح او الخسارة) المتحققة	القوائم المالية وتقارير الاستدامة التي تبين العوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية
7	القيمة المضافة	قليلة نسبيا بسبب الاضرار التي يسببها للبيئة والمجتمع والتي تقلل من منافع الاستثمار	كبيرة نسبيا بسبب تركيزه على الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية

من اعداد الباحثين بالاستناد الى

¹ ROI مختصر (Return on Investment) ويعني العائد على الاستثمار.
² SVA مختصر (Sustainable Value Added) وتعني القيمة المضافة المستدامة.

(Ali, M. A., & Abdullah, S. H. (2021). A Proposed Mechanism for Financial Reporting on Sustainable Investment and Its Role in Achieving Value Added-Applied in the Iraqi Midland Refineries Company. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 27(130), 227-242).

من الجدول أعلاه يتضح بأن المستثمر في الاستثمار التقليدي يركز على الجانب المالي فقط في قياس التكاليف والعوائد المتحققة ويحتاج الى التقارير المالية التقليدية للاطلاع على نتائج اعمال الشركة وتقييمها، اما المستثمر في حالة الاستثمار المستدام فانه يركز على الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في قياس التكاليف والعوائد المتحققة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانياً:- أسباب تغير سلوك المستثمر نحو الاستثمار المستدام:

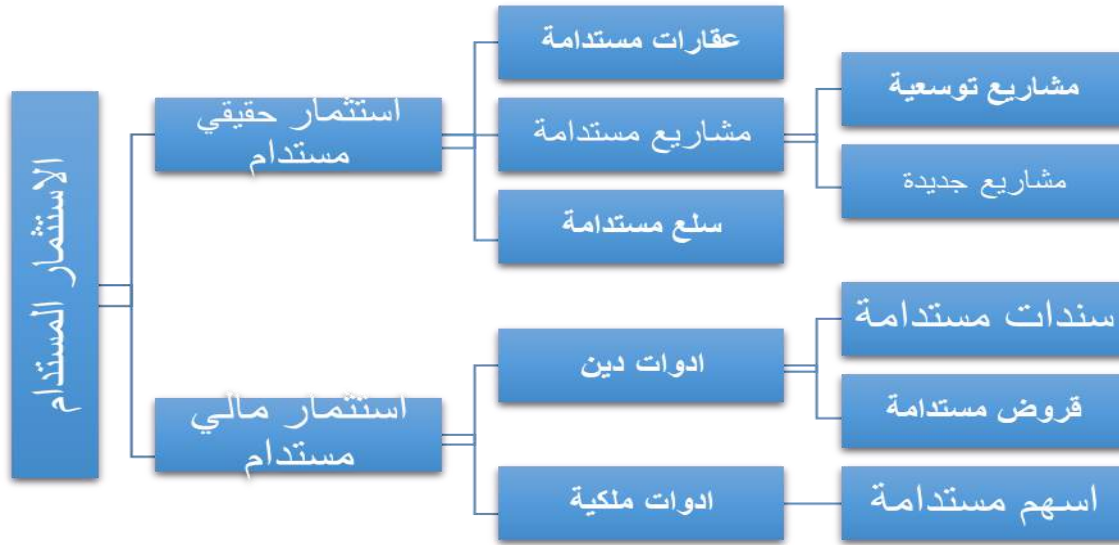
ان الأسباب التي تدفع المستثمر نحو الاستثمار المستدام هي كما يلي (علي، 2021، 43):-

- 1- تجنب المخاطر المالية الموجودة في الاستثمار التقليدي نتيجة عدم مراعاته المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية واحتمال تكبده غرامات او ضرائب إضافية او حتى إيقافه بسبب الآثار التي يخلقها.
- 2- الحصول على امتيازات خاصة نتيجة ممارسة أنشطة الاستثمار المستدام (فمثلا مؤشرات الاستدامة تؤثر على تصنيف المصارف وكذلك الجامعات).
- 3- تحقيق عوائد مالية مستقرة نسبياً وتدوم لفترة أطول لان الاستثمار المستدام يراعي المعايير الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وبالتالي لا توجد لديه مشكلات مع أي جهة.
- 4- قد تقوم الشركات بالاستثمار في المشاريع المستدامة للحصول على تمويل محلي او دولي بشكل كلي او جزئي او الحصول على قروض ميسرة حيث هنالك العديد من المنظمات التي تدعم مثل هذا التوجه (مثل مبادرة البنك الدولي لإيقاف حرق الغاز المصاحب).

ثالثاً:- أدوات الاستثمار المستدام:

يمكن ممارسة الاستثمار المستدام في جميع فئات الأصول تقريباً، بما في ذلك الأسهم والسندات وحتى الاستثمارات البديلة. (الاتحاد المصري للتأمين، 2020، 1)، والمخطط الآتي يوضح ذلك:-

مخطط (2) تصنيف أدوات الاستثمار المستدام



من اعداد الباحثين بالاستناد الى (حدانة،2018،101-110)

1- الاستثمار الحقيقي المستدام:-

يعد الاستثمار حقيقياً متى ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، ومن أصناف الاستثمار الحقيقي المستدام هي:-

أ- **عقارات مستدامة:-** يمكن تعريفها بأنها العقارات التي يتم تصميمها بشكل يؤدي الى تقليل المدخلات اللازمة من الطاقة والماء والمواد اللازمة الأخرى وتقليل مخرجاتها من الانبعاثات الغازية والمواد الملوثة، وهي عقارات توفر احتياجات سكانها في الوقت الحاضر دون التأثير على احتياجات سكان المستقبل، ويستند هذا إلى الأبعاد الأساسية للاستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) (Akshey,2018,2).

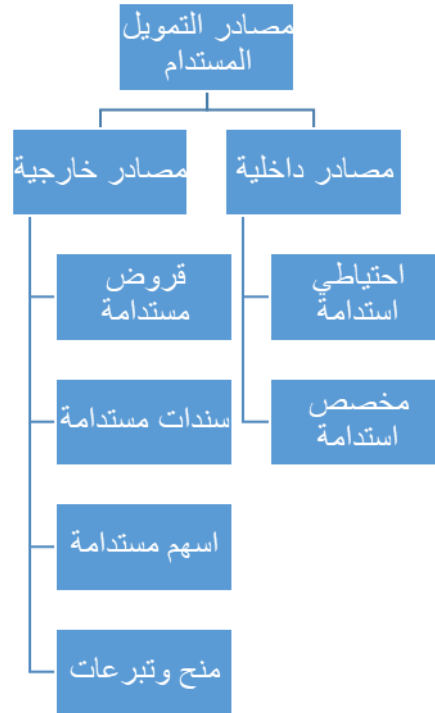
ب- **السلع المستدامة:-** وهي السلع التي تعد صديقة للبيئة من خلال استخدام مواد صديقة للبيئة او استهلاك صديق للبيئة كالمصابيح الاقتصادية وغيرها، وقد ظهر توجه عالمي يركز على زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التكنولوجيا الصديقة للبيئة وأيضاً تصميم وإنتاج السلع المستدامة الصديقة للبيئة (Tseng et.al,2013,4).

ج- **المشاريع المستدامة:-** وتعني ان الهدف من توظيف الأموال في الموجودات المادية ليس فقط لتحقيق عوائد مالية وإنما الهدف من هذا الاستثمار هو تحقيق عوائد مالية وعوائد مستدامة أيضاً (علي،2021،43).

2- الاستثمار المالي المستدام:-

يعتبر الاستثمار وتوفير التمويل اللازم له جوهر عملية التنمية المستدامة (العبادلة، 2013، 70)، والاستثمار المالي يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية لطرف آخر، دون إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وتشمل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية (حدانة، 2018، 91). حيث ظهر مفهوم التمويل المستدام والذي يعني دمج معايير الحوكمة والبيئية والمجتمع (ESG)¹ في أنشطة الشركة التمويلية (تقرير بنك قطر الوطني، 2020، 3)، والمخطط التالي يوضح اهم مصادر التمويل المستدام:-

مخطط (3) اهم مصادر التمويل المستدام في الشركات



من اعداد الباحثين بالاستناد الى (الاسطل، 2019، 37)

وفيما يأتي استعراض لاهم أدوات التمويل المستدام:-

أ- **الأسهم المستدامة:-** وتعرف بانها اسهم الشركات المتميزة على مستوى الصناعة في الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية (علي، 2021، 44).

ب- **القروض المستدامة:-** ان القروض المستدامة هي نوع من انواع القروض (الميسرة) التي تحفز المقترض على تحقيق أهداف الاستدامة (Loan Market Association, 2019, 2).

ج- **السندات المستدامة (الخضراء):-** هي أداة دين مثل أي سند آخر، يقدم عائدا ثابتا ووعدا باستخدام هذا التمويل لتمويل أو إعادة تمويل جزئي أو كلي لمشاريع مستدامة جديدة أو موجودة فعلا، بحيث أن هذا السند قد يصدر عن

¹ ESG مختصر (Environment, social, governance) ويعني (البيئة والمجتمع والحوكمة)

مؤسسة مالية أو حكومية، وعلى المصدر أن يضمن استثمار العائدات في المشاريع الخضراء، مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع التي تؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون وما إلى ذلك، ويعتبر هذا الوضع مربح للجانبين لكل من مُصدر السندات والمستثمر، من خلال المساهمة في مستقبل مستدام من جهة ، ومن جهة أخرى التعريف بنفسها كشركة مسؤولة اجتماعيا (زينب، 2019، 9).

رابعا:- مفهوم التمويل الابتكاري:

عرف البنك الدولي التمويل الابتكاري بأنه: نهج للتمويل يساعد على إنشاء أموال إضافية للتنمية من خلال استخدام مصادر تمويل جديدة أي عن طريق النظر إلى ما وراء الآليات التقليدية أو من خلال إشراك شركاء جدد، ويهدف إلى جعل التدفقات المالية أكثر توجها نحو النتائج، عن طريق ربط تدفقات التمويل بشكل واضح بأداء قابل للقياس على أرض الواقع (تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2011، 4).

وقد عرفته أيضا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنه: يشمل آليات لجمع الأموال أو تحفيز الإجراءات لدعم التنمية الدولية تتجاوز وسائل الإنفاق التقليدية من قبل القطاع الحكومي أو القطاع الخاص (خير الدين وآخرون، ٢٠١٨، ٦).

ويرى الباحثين بأنه يمكن تعريف التمويل الابتكاري بأنه نوع من انواع التمويل يتميز بكونه اقل تكلفة من طرق التمويل التقليدية، ويمكن ان تكون بعض اشكال التمويل الابتكاري بدون اي تكلفة (اي ان تكلفة التمويل صفر) على سبيل المثال المنح والتبرعات من المؤسسات الدولية لدعم مشاريع تنموية في البلدان النامية دون الطلب من هذه البلدان اعادة تسديد هذه الاموال.

خامسا:- طرق التمويل الابتكاري للاستثمارات المستدامة:

لقد ظهرت طرق مختلفة لتطوير وتنفيذ آليات تمويل تنمية ابتكارية تهدف إلى استكمال المساعدة الإنمائية الرسمية ومعالجة الاختلالات القائمة (خير الدين وآخرون، ٢٠١٨، ٨) ويمكن تصنيف طرق التمويل الابتكاري الممكنة التطبيق في البيئة العراقية الى ثلاثة طرق وكما يلي:

1- التمويل باستخدام أدوات الدين المستدامة (قروض مستدامة، سندات مستدامة):- حيث تتميز هذه الأدوات بانخفاض تكلفتها مقارنة بأدوات الدين التقليدية، لأن المستثمر يستهدف تحقيق عوائد بيئية واجتماعية واقتصادية بالإضافة الى العوائد المالية مما يؤدي الى انخفاض تكلفة هذه الأدوات التمويلية.

شكل (4) صورة تعبر عن مفهوم القروض المستدامة



صورة من داخل شركة مصافي الجنوب تعبر عن مفهوم القروض المستدامة والذي لا يكون هدف الجهة المانحة من خلاله هو تحقيق عوائد مالية فقط، بل ان الهدف هو تحقيق عوائد بيئية واجتماعية واقتصادية لكلا الطرفين (حيث تبلغ فائدة القرض 2% فقط وبفترة سماح 10 سنوات وفترة السداد 30 سنة).

2- التمويل من خلال المساهمات الاجتماعية:- عرف النظام المحاسبي الموحد حساب التبرعات (والذي يرمز النظام له بالرمز ٣٨٣١) بأنه يشمل كافة انواع التبرعات التي تمنحها الوحدة الاقتصادية الى الغير، اما حساب الاعانات (يرمز النظام له بالرمز ٣٨٥) بأنه يشمل الاعانات العينية والنقدية التي تقدمها الوحدة الاقتصادية للجهات داخل العراق او خارجه والتي لا تعود عليها بأية منفعة مباشرة (النظام المحاسبي الموحد، ٢٠١١، ١٠٦).

حيث انه من الممكن توجيه المساهمات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات باتجاه المشاريع التنموية، ويمكن ان يكون التوجيه من خلال قيام الحكومة (او المنظمات الدولية) بالطلب من الشركات بتوجيه مساهماتها الاجتماعية نحو هذه المشاريع، ان المساهمات الحالية التي تقوم بها معظم الشركات في القطاعات المختلفة تتم بطريقة عشوائية وغير منظمة ولا يمكن تقييم مقدار المنفعة الاجتماعية المتحققة منها، ان هذه المساهمات لو تم تجميعها وتوجيهها بشكل صحيح فإنها ستكون مبالغ بملايين الدولارات سنوياً.

اما بالنسبة للتشجيع فان الحكومة (او المنظمات الدولية المعنية بتقييم أداء الشركات) يمكن ان تشجع الشركات من خلال إعطاء امتيازات اكبر للشركات التي تساهم في انشاء مثل هذه المشاريع، ان التقييم له اثر كبير في سمعة ومكانة الشركات (على سبيل المثال المصارف والجامعات) وان مؤشرات الاستدامة لها دور في تقييم هذه الشركات.

3- التمويل من خلال تخفيض الضرائب والرسوم:- يمكن أيضا تشجيع الشركات على تنفيذ استثمارات مستدامة مقابل تخفيض (أو الغاء) الضرائب والرسوم المفروضة عليها وهذا الأمر مربح للطرفين (الشركات والدولة)، فعلى سبيل المثال توجيه الشركات نحو اكمال المشاريع المتكئة أو المتوقفة بسبب عدم توفر التخصيصات المالية في الموازنة العراقية مقابل الغاء جزء (أو كل) الضرائب المفروضة عليهم، ففي حال توجيه شركات القطاع الخاص نحو تمويلها سوف يتم ضمان التخلص من السلبيات التي ترافق التنفيذ الحكومي لان القطاع الخاص سيحاول انجاز المشاريع بأسرع وقت ممكن من اجل الحصول على الامتيازات الممنوحة لهم.

المبحث الثالث: الجانب العملي

(دور البنك المركزي العراقي في تشجيع التمويل الابتكاري للاستثمارات المستدامة)

أولاً: اهداف البنك المركزي:

اشارت المادة رقم (3) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 المعدل الى ان الاهداف

الرئيسية للبنك المركزي هي:

١- تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية.

٢- العمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق.

وبيعمل البنك المركزي العراقي تماشياً مع الاهداف السابقة على ما يلي:

٣- تعزيز التنمية المستدامة.

٤- اتاحة فرص العمل.

٥- تحقيق الرخاء في العراق

مما ورد اعلاه يستنتج الباحثين بان اهداف البنك المركزي لا تقتصر على تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر فقط، بل وتتعداه الى ما هو ابعد من ذلك وهو المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق، والاهداف الثلاثة الاخيرة هي ما يحاول البحث الحالي التركيز عليها.

ثانياً: امثلة على تمويل البنك المركزي العراقي للاستثمارات المستدامة (المشاريع التنموية):

قدم البنك المركزي العراقي مبادرة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الربع الأخير من عام 2015، بسبب ضعف التمويل المقدم من قبل المصارف لتلك المشروعات، ولأهميتها في المرحلة الراهنة بادر البنك المركزي العراقي إلى انتهاج سياسة نقدية تمثلت بتحفيز العرض عن طريق هذه المبادرة لتكون مبادرة استثنائية تقدم من قبل البنك المركزي العراقي كمحاولة لإيجاد الآليات الكفيلة لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وللبنك المركزي العديد من المبادرات لدعم المشاريع التنموية منها :-

١- مبادرة قروض الاسكان الميسرة (بدون فوائد)

- ٢- مبادرة قروض شراء منظومات الطاقة المتجددة (بدون فوائد)
- ٣- القروض الميسرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ٤- مبادرة دعم صندوق مواجهة جائحة كورونا في العراق.
- ٥- دعم مبادرة الق بغداد لتطوير بعض ساحات العاصمة بغداد بالتعاون مع رابطة المصارف العراقية
- 6- دعم ثمانية اندية رياضية في عام 2020.
- 7- توزيع مساعدات إنسانية للنازحين، وتقديم المساعدات والهدايا لأطفال العوائل المتعففة في أعياد رأس السنة.

ثالثاً: دور المصارف العراقية في تحقيق الاستدامة:

يهدف دعم المشاريع المجتمعية والإنسانية اعلن البنك المركزي عن اطلاق مبادرة " تمكين " التي تستهدف دعم وتمويل مختلف النشاطات والمشاريع الإنسانية والبيئية والثقافية والمواهب الشبابية لتغطية اكبر عدد من المشاريع والأنشطة المجتمعية وتحفيز العمل التطوعي ، حيث تم الاتفاق على تحديد مساهمات شهرية من قبل المصارف وشركات الصرافة وتشكيل مجلس مشترك لإدارة الصندوق يتكون من البنك المركزي والمساهمين في الصندوق، وقام البنك المركزي العراقي بإعداد دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف لمساعدة ادارة المصارف على تعزيز الاطر العامة للحوكمة والادارة الرشيدة، ويطبق هذا الدليل بشكل الزامي على جميع المصارف العاملة في العراق. وقد تم اعتماد الحسابات الختامية لعام ٢٠٢٠ للمصارف الخاصة والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وايضا البيانات المنشورة في الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي وقد تعذر الوصول الى الحسابات الختامية لكافة المصارف الخاصة والحكومية لذلك فان البيانات الواردة في الجدول ادناه تمثل ما تم التوصل اليه فقط من البيانات المتاحة للمصارف.

جدول (5) مبالغ التبرعات للقطاع المصرفي العراقي لعام 2020

ت	المصرف	مبلغ التبرعات لعام 2020	الملاحظات
1	البنك المركزي العراقي	33,999,000,000	يشمل التبرع الى وزارة الصحة ومساهمات للآخرين
2	المصرف العراقي للتجارة TBI	8,139,500,000	
3	مصرف الرافدين	2,920,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف
4	مصرف كوردستان	1,425,455,000	
5	مصرف الإقليم	1,356,000,000	

6	مصرف الرشيد	1,000,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف
7	مصرف الشرق الأوسط	787,858,000	
8	مصرف ايلاف الإسلامي	741,000,000	
9	مصرف الجنوب الإسلامي	495,955,000	
10	مصرف جيهان	451,145,000	
11	مصرف الراجح	435,000,000	
12	المصرف الأهلي العراقي	402,000,000	
13	مصرف الطيف	358,500,000	
14	مصرف العالم الإسلامي	333,024,000	
15	المصرف العراقي الإسلامي	329,500,000	
16	مصرف بغداد	326,357,000	
17	مصرف المستشار	307,000,000	
18	مصرف اسيا العراق	304,000,000	
19	مصرف المتحد	300,000,000	
20	مصرف التنمية	269,500,000	
21	مصرف امين العراق	238,200,000	
22	المصرف الوطني الإسلامي	212,000,000	
23	الشركة العالمية للبطاقة الذكية	200,000,000	
24	شركة بوابة العراق للدفع الالكتروني	200,000,000	
25	المصرف الدولي الإسلامي	185,930,000	
26	مصرف عبر العراق	182,000,000	
27	مصرف الموصل	172,000,000	منها 72 مليون تبرعات للغير والمتبقي لصندوق مكافحة كورونا

28	مصرف القرطاس	172,000,000	
29	مصرف الائتمان	172,000,000	منها 72 مليون لدعم النشاطات المجتمعية
30	مصرف أربيل	166,000,000	
31	مصرف الاتحاد	150,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف لعام 2020
32	مصرف زين العراق	150,000,000	
33	مصرف المنصور	136,000,000	
34	مصرف اشور	126,750,000	
35	مصرف المشرق العربي	122,000,000	
36	مصرف الوفاق	120,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف
37	مصرف الثقة	102,250,000	
38	مصرف العربية الإسلامي	100,000,000	
39	مصرف بابل	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف لعام 2020
40	مصرف الشمال	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف
41	مصرف سومر	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر البيانات الخاصة بمبلغ التبرعات
42	مصرف الهدى	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف

43	مصرف الخليج التجاري	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر البيانات الخاصة بمبلغ التبرعات
44	مصرف اور	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف
45	المصرف الصناعي	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية للمصرف
46	البوابة الوطنية للدفع الالكتروني	100,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
47	مصرف القابض	77,000,000	
48	مصرف نور العراق	73,240,000	
49	مصرف الاستثمار	72,000,000	
50	مصرف الانصاري	72,000,000	مبلغ التبرع خاص بسنة 2019 لعدم توفر البيانات الخاصة بسنة 2020 في سوق العراق
51	شركة الشهب للصرافة	50,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
52	شركة الراصد	50,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
53	شركة القند للصرافة	25,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
54	شركة زين كاش	25,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
55	شركة الحرير للصرافة	25,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية

56	شركة يانا للدفع الالكتروني	25,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
57	الشبكة الدولية للدفع الالكتروني	25,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
58	شركة اسيا حوالة	25,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
59	مصرف دار السلام	7,000,000	
60	شركة أموال للدفع الالكتروني	5,000,000	يمثل مبلغ التبرع لصندوق مكافحة كورونا فقط لعدم توفر الحسابات الختامية
المجموع بالدينار		58,944,164,000	تسعة وخمسون مليار دينار تقريبا
المجموع بالدولار		40,372,715	أربعين مليون دولار تقريبا

من اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المتاحة في سوق العراق للأوراق المالية والموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي.

ويمكن للبنك المركزي توجيه او تشجيع المصارف وهذا يضمن عدم تشتيت الجهود التي تبذلها المصارف في اتجاهات مختلفة (فعلى سبيل المثال بعض التبرعات والاعانات التي تقدمها المصارف تذهب باتجاه توزيع سلات غذائية، او توزيع كسوة للفقراء، او دعم اندية رياضية متفرقة) ونحن لا ننكر اهمية هذا التوجه الايجابي ولكن نحن نتكلم عن تكلفة الفرصة الضائعة¹، فلو تم تجميع هذه المبالغ (كما حدث بشكل جزئي في صندوق مواجهة جائحة كورونا) فان ذلك سيؤدي الى توفير مبالغ بمليارات الدنانير يمكن من خلالها تنفيذ مشاريع تنموية مؤثرة وملموسة في الاقتصاد العراقي بدلا من التشتت الحاصل في مبالغ التبرعات والاعانات وبالتالي تفقد اهميتها النسبية في تعزيز التنمية المستدامة في العراق.

رابعا: المعوقات التي تواجه القروض الميسرة:

ان القروض الميسرة لدعم المشاريع الناشئة غير كافية للحد من البطالة او دعم الاقتصاد الوطني لأسباب عديدة منها:

¹ تكلفة الفرصة الضائعة تعني: الفرق في العائد بين الاستثمار المختار والاستثمار الذي تم التخلي عنه، وتعرف ايضا بانها فائدة كان من الممكن أن يحصل عليها الفرد ولكنه تخلى عنها لاتخاذ مسار آخر للعمل.

1- عدم قدرة الشباب على سداد القرض في حال فشل المشروع (من الطبيعي ان كل مشروع ناشئ معرض للنجاح او الفشل) ولكن السؤال الاهم هنا كيف سيقوم صاحب فكرة المشروع بسداد مبلغ القرض في حال فشل المشروع؟، لذلك فان معظم المبتكرين والمطورين واصحاب الافكار لمشاريع ناشئة يتراجعون عن تنفيذ افكارهم خصوصا وان معظم الشباب العراقي هم اما عاطلين عن العمل او اصحاب دخل محدود وغير قادرين على تحمل كلفة الاقتراض في حال فشل المشروع.

2- في المجتمعات الشرقية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص فان عائلة الشاب لهم دور في اتخاذ القرار، ومن الطبيعي ان يكونوا غير واثقين من نجاح المشروع اكثر من صاحب الفكرة وبالتالي سيدعمون فكرة الغاء المشروع خوفا من تحمل تكاليف الاقتراض في حال فشل المشروع.

3- ان اغلب الشباب المستفيدين من هذه القروض اما ان تكون مشاريعهم مطاعم للأكلات السريعة او شراء سيارة اجرة او افتتاح محل صيانة اجهزة (ميكانيكية، كهربائية او ذكية) وهذه المشاريع لا يمكن التعويل عليها للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي او حتى النهوض بالقطاع الخاص.

خامسا: مقترحات لدعم التمويل الابتكاري للاستثمارات المستدامة:

ان رؤية عالم الاقتصاد ادم سميث في كتابه "ثروة الأمم" في أن الثروة لا تتعلق بكمية الذهب والفضة في خزائن الأمة، فالمقياس الحقيقي لثروة الأمة هو بقدرتها الإنتاجية، وبالتالي فان أعظم ثروة لأي امة هي شعبها.

لذلك فمن الضروري توجيه التمويل الابتكاري باتجاه هذا الاستثمار المستدام حيث ان حل مشكلة البطالة وتفعيل القطاع الخاص لا يمكن ان يكون الا من خلال اعتماد استراتيجية طويلة الاجل تتطلب من الحكومة العراقية أولا ان تؤمن بقدرة الشباب العراقي على الابداع والابتكار والتطوير.

وهنا يقترح الباحثين ما يلي:

1- انشاء صندوق شامل وموحد لدعم المشاريع الابتكارية (على غرار صندوق مواجهة جائحة كورونا) ويشمل كل المبادرات المختلفة من هذا النوع مثل مبادرة "تمكين" المقدمة من البنك المركزي ومبادرة "الاستثمار في الشباب" المقدمة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار ويخصص لتمويل المشاريع المبتكرة او التي تساهم في حل مشكلات قائمة، على سبيل المثال مشكلة انحسار الزراعة في العراق بسبب شحة مياه الانهار وملوحة مياه الابار وشط العرب، ومن خلال اطلاع الباحثين على اراء المختصين فان مشكلة ملوحة المياه ليست معضلة لا يمكن حلها بل يمكن ذلك بطرق عديدة منها " التقطير بالبيوت الزجاجية"¹.

¹ التقطير بالبيوت الزجاجية: وهي طريقة يتم من خلالها تحويل المياه المالحة الى مياه نقية ولا تحتاج سوى حرارة الشمس فقط لكي تعمل، حيث يتكون المشروع من بيت زجاجي يتم طلاء القاع باللون الاسود لامتصاص اكبر قدر ممكن من حرارة الشمس وعند ملئ البيت الزجاجي بالماء تحدث عملية التبخر ويتم تصميم سقف البيت الزجاجي بطريقة هندسية تسمح بدخول اشعة الشمس وفي الوقت نفسه تسمح بتجميع الماء المقطر "النقي" في انابيب لكي يتم استخدامها.

ان مثل هذه المشاريع المبتكرة لو تم دعمها وتمويلها فإنها ممكن ان تكون مشاريع حقيقية وبالإمكان تطويرها الى شركات تساهم في حل مشكلات حقيقية والحد من البطالة وتدعم الاقتصاد العراقي في وقت واحد.

وهنا يؤكد الباحثين على ضرورة تشكيل لجنة مركزية مختصة من فنيين ومهندسين وليس شرطاً ان يكونوا من حملة الشهادات العليا او لديهم خدمة طويلة، ولكن من الضروري ان تكون لديهم رؤية مستقبلية ومرونة في تقبل الافكار المطروحة مهما كانت غريبة من وجهة نظرهم، لان العديد من المشاريع والابتكارات في العالم تعرضت في بادئ الامر الى التقليل من اهميتها ولكن فيما بعد تبينت مدى اهميتها، حيث ان اختيار اعضاء اللجنة والتي سوف تنتقي المشاريع لا يقل اهمية عن توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع.

2- انشاء صندوق لدعم المشاريع المتكئة وذات نسب انجاز مرتفعة في حال حصول عجز في كبير في موازنة الدولة او أي سبب اخر يؤدي الى عدم القدرة على انجاز المشاريع التنموية من خلال الموازنة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات:

١- الانتقال الى خطة تنموية شاملة لتوجيه التبرعات والاعانات التي تقوم بها مختلف المؤسسات باتجاه استراتيجي صحيح وانما تتم بطريقة عشوائية وغير منظمة، وعدم توجيهها باتجاه انشاء مشاريع تنموية حقيقية بحيث يكون لها اثر ملموس في المجتمع.

٢- لجوء الحكومة الى زيادة اعداد الموظفين في دوائر الدولة بشكل عام والشركات العامة بشكل خاص من اجل امتصاص البطالة دون اخذ الإنتاجية بعين الاعتبار، حيث لا توجد لدى الحكومة سياسة استراتيجية فاعلة لحل مشكلة البطالة والتي تعد من اهم المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة في البلد.

ثانياً:- التوصيات:

١- ضرورة ان تقوم الحكومة العراقية بتوجيه كافة الشركات العاملة في العراق لتخصيص مبلغ المساهمات الاجتماعية باتجاه دعم المشاريع الناشئة كون القيمة المضافة المتحققة من هذه المشاريع اكبر بكثير من القيمة المضافة المتحققة من توزيع سلات غذائية او القيام بمبادرات اجتماعية تقليدية أخرى.

2- قيام الحكومة (او المنظمات الدولية المعنية بتقييم أداء الشركات) يمكن ان تشجع الشركات من خلال إعطاء امتيازات أكبر للشركات التي تساهم في انشاء المشاريع المستدامة، حيث ان التقييم له اثر كبير في سمعة ومكانة الشركات (على سبيل المثال المصارف والجامعات) وان مؤشرات الاستدامة لها دور في تقييم هذه الشركات، ويمكن استثمار ذلك من اجل تنفيذ مثل هذه المشاريع ذات الطبيعة المستدامة.

٣- ان حل مشكلة البطالة لا يمكن ان يكون الا من خلال اعتماد استراتيجية طويلة الاجل تتطلب من الحكومة العراقية أولاً ان تؤمن بقدرة الشباب العراقي على الابداع والابتكار والتطوير، من خلال منح قروض ميسرة للمشاريع الناشئة، وازافة الى انشاء صندوق لدعم المشاريع الابتكارية (على غرار صندوق مواجهة جائحة كورونا) يخصص لتمويل المشاريع المبتكرة او التي تساهم في حل مشكلات قائمة.

المصادر:

- 1- النظام المحاسبي الموحد، ديوان الرقابة المالية، 2011 ط2، جمهورية العراق.
- 2- الأمم المتحدة الجمعية العامة، 2011، الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، الدورة السادسة والستون - البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.
- 3- خير الدين، بوزرب، معيزي نجاه، صفية درويش، ٢٠١٨، الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية-نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير -جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
- 4- شوقي، اسلام جمال الدين، 2020، الاستثمار المستدام ومستقبل ريادة الأعمال، مقالة، مجلة الاقتصاد اليوم، مصر.
- 5- ألتحاد المصري للتأمين، 2020، الاستثمار المستدام "المسؤول"، نشرة الاتحاد المصري للتأمين - نشرة أسبوعية، عدد رقم 88، مصر.
- 6- حدانة، أسماء، موسى رحمان، 2018، الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 7- علي، محمد عطا الله، 2021، الية مقترحة للمحاسبة عن الاستثمار المستدام ودورها في تحقيق القيمة المضافة في شركات النفط العراقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.
- 8- تقرير بنك قطر الوطني QNB، 2020، إطار السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة، PDF، قطر.
- 9- الاسطل، وليد خالد عبد السلام، 2019، تكلفة التمويل واثرها على القيمة السوقية وحجم تداول الأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة.
- 10- زينب، حمدي، سلكة أسماء، 2019، مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ISSN: 2325- 0798، ص567-584.

11- Harnett, E. S. (2018). Responsible investment and ESG: an economic geography (Doctoral dissertation, University of Oxford).

12- Frida, Petersson, F. (2019). Sustainable investments – Transparency regulation as a tool to influence investors to choose sustainable investment funds. Master Thesis. Linköping University.

- 13- Sofia, Blomström, S., & Bokfors, S. (2020). Sustainable Investments: Sustainability Reporting from The Institutional Investors Point of view. Kth Industrial Engineering and Management. Stockholm, Sweden.
- 14- Ali, M. A., & Abdullah, S. H. (2021). A Proposed Mechanism for Financial Reporting on Sustainable Investment and Its Role in Achieving Value Added-Applied in the Iraqi Midland Refineries Company. Journal of Economics and Administrative Sciences, 27(130), 227-242.
- 15- Akshey, B., Swati, B., & Disha, B. (2018). Green buildings-A step towards environmental protection. Journal of Waste and Recycle, 3(1),7.
- 16- Tseng, M. L., Tan, R. R., & Siriban-Manalang, A. B. (2013). Sustainable consumption and production for Asia: sustainability through green design and practice. Journal of Cleaner Production, 40, 1-5.
- 17- Loan Market Association. (2019). *Sustainability Linked Loan Principles*. Asia Pacific Loan Market Association, Loan Syndications & Trading Association. All rights reserved. Printed in the United Kingdom.